

Distr.: General  
3 October 2006  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون  
البنود ٩٠ (ف) و (ش) و (ث) من جدول الأعمال  
نزع السلاح العام الكامل

نزع السلاح النووي

متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة

النوية أو استخدامها

تخفيض الخطر النووي

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ..... ثالثاً - المعلومات الواردة من الحكومات



## ثالثاً - المعلومات الواردة من الحكومات

### قطر

[الأصل: بالعربية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

تفيد الجهات المعنية في دولة قطر بخصوص متابعة مضمون فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية واستخدامها الذي تبنته الجمعية العامة بقرارها ٧٦/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بأن هذا المضمون لا يزال صالحاً بالكامل من حيث تأكيد الفتوى على أن "ليس في القانون الدولي المكتوب أو العرفي أي إذن محدد بالتهديد بالأسلحة النووية أو باستخدامها" وأن "التهديدات بالأسلحة النووية أو استخدامها مخالف بصورة عامة لقواعد القانون الدولي المطلق في أوقات النزاع المسلح وخاصة مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده".

وتوضح الفتوى أن على الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً قانونياً ليس فقط بإجراء مفاوضات تهدف إلى نزع السلاح النووي ضمن رقابة دولية صارمة وفعالة، بل أيضاً إكمال هذه المفاوضات.

كما تفيد حكومة دولة قطر إدارة شؤون نزع السلاح بالمعلومات التالية ذات الصلة بالموضوع أعلاه:

- أن حكومة دولة قطر لا تتعامل بأي أسلحة نووية كما أنه لم يسبق لها أن تعاملت بهذه الأسلحة.
- تؤكد دولة قطر أن الضمان الوحيد بعدم استخدام الأسلحة النووية هو إزالتها الكاملة، ولهذا فهي تؤكد الأهمية التاريخية لفتوى محكمة العدل الدولية آنفة الذكر، وتؤيد دولة قطر جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة تحت بند "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" وتدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عملية لنزع السلاح النووي وتجاوز العقبات التي تواجه مؤتمر نزع السلاح في تحقيق هذا الهدف.

- لقد أعدت دولة قطر تقريرها الأولي بشأن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن أسلحة الدمار الشامل والذي صدر في وثيقة الأمم المتحدة رقم S/AC.44/2004/(02)/75/Add.1. وعليه فإن المعلومات المذكورة فيه يمكن اعتمادها لتجسيد الجهود والتدابير التي اضطلعت بها دولة قطر بشأن تنفيذ القرار موضوع البحث إضافة إلى ما ذكر في المقدمة.